التغيير السياسي في تونس بعد 2011: بين المسار الدستوري والفعل الثوري

Political change in Tunisia after 2011 between the constitutional process and revolutionary action

تاريخ الارسال: 2020/03/03	تاريخ القبول: 2020/11/04	تاريخ النشر: 20021/07/05

***أ. بوزيدي حمزة**
جامعة الجزائر3
bouzidi.hamza@univ-alger3.dz

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة موضوع التغيير السياسي في تونس وما أفرز من ديناميات تطور جديدة في المجال السياسي التونسي. وذلك في إطار جملة التحولات الجديدة التي كانت نتاج الحراك الشعبي في تونس بعد سنة 2011. من خلال تحليل ابرز محطات المرحلة الانتقالية وما تبعها من إجراءات قانونية ودستورية مرتبطة بإعادة بناء المؤسسات السياسية، والتركيز تحديدا على تحليل رهانات بناء التوافق الوطني و ما نزعت إليه الثورة التونسية من عقلنة لمسار التغيير السياسي، وتفضيل المنطق التوافقي على حساب المواجهة بين الشرعية القانونية والشرعية الثورية مما سمح بترشيد انتقال السلطة وضمن استمرارية الدولة، في الوقت نفسه الذي مكن فيه من الانتقال من الشكل العفوي واللارسمي الذي أراد تأطير الثورة، إلى أشكال أخرى حظيت بالشرعية الدستورية والوفاقية والذي أسهم بدوره فيما بعد في تأمين الحد الأدنى من الالتقاء بين مكونات النخبة التونسية حول تأطير مرحلة الانتقال الديمقراطي .

الكلمات المفتاحية : التغيير السياسي؛ المرحلة الانتقالية؛ التحول الديمقراطي ؛ المؤسسات السياسية .

Abstract:

This study aims to address the issue of political change in Tunisia and the resulting dynamics of new development in the Tunisian political field. And in the context of a number of new transformations that were the product of the popular movement in

***المؤلف المرسل :** بوزيدي حمزة

Tunisia after 2011 , By analyzing the most prominent transitional stage and the subsequent legal and constitutional measures related to rebuilding political institutions, and focusing specifically on analyzing the stakes of building national consensus and the rationalization of the Tunisian revolution of the path of political change.

The preference for consensual logic over the confrontation between legal and revolutionary legitimacy, which allowed the rationalization of the transfer of power and within the continuity of the state.

At the same time it enabled the transition from the spontaneous and informal form that wanted to frame the revolution, to other forms that enjoyed constitutional and conciliation legitimacy, which in turn contributed to securing the minimum level of convergence between the components of the Tunisian elite about framing the democratic transition

Keywords: *Political Change; transition stage; Democratic transformation; Political institutions.*

مقدمة:

دخل الشعب التونسي سجل الفعل التاريخي الحديث حين فرض إرادته في اختيار تقرير مصير ديمقراطي لدولته، نقلت المجتمع والدولة من وضع الاستبداد إلى التأسيس لبديل ديمقراطي بمختلف أبعاده، حيث مثل التغيير السياسي في تونس تحولا ديمقراطيا مفاجئا لم يحدث من مبادرة السلطة، ولم يمر عبر تفاوض بين أطياف المجتمع السياسي، بل أثمر من التحت أي من رحم المجتمع ومطالبه الملحة والمشروعة، حيث قامت الثورة في تونس مطالبة بالحق في المواطنة بمختلف معانيها وأبعادها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقانونية، من خلال رفع مطالب الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية والشفافية، مع تمثيلية السلطة ومحاربة الفساد واستقلال القضاء، و ما أضفى عليها بريقا خاصا وخصوصية تاريخية هو تجسد المطالبة بالحق في التقدم بواسطة التغيير الجذري، من خلال ثورة كان لها طابع تشاركي وتوافقي على مستوى الطرف الفاعل وطابع سلمي على مستوى الأسلوب المتوخى في انجازها، وطابع ديمقراطي على مستوى الأهداف المرتقبة منها .

لكن إرادة صنع المستقبل او التدخل – بالفعل الواعي المنظم – في عملية تحقيقه، لاتكفي فيها فاعلية الناس الثورية، وأيا تكن درجة قدرتها على تغيير أوضاعها السياسية والاجتماعية. إن لم تقترن تلك الفاعلية التغييرية برؤية لكيفية بناء السلطة بعد لحظة التغيير، حيث تنتهي لحظة الثورة الأولى بسقوط النظام القائم وحينئذ وبحكم الضرورة، لا بدّ من التحوّل إلى "إجراء" انتقالي مؤقت يدفع بالفاعلين السياسيين إلى إيجاد حلّ نهائي للأزمة. ويتمثّل هذا الحلّ في إجراء تأسيسيّ يهدف الى وضع دستور جديد ، ينهي مرحلة الوضع الاستثنائي والانتقالي ويعود بالأمور إلى وضع اعتيادي متميّز بالدوام و الاستقرار في ظلّ مؤسسات دستورية جديدة و دائمة.

وفي هذا السياق، واجهت الثورة التونسيّة مفارقات عديدة. ذلك أنّها أفرزت إشكال في العلاقة بين الثورة والمنظومة الدستورية القائمة من خلال التضارب بين المشروعيّة الثوريّة كرسالة بلا جهاز قيادي مصاحب لها مباشرة وبين منطق النظام والمؤسسات الانتقاليّة السياسيّة-الإداريّة القائمة و المنتميّة إلى النظام القديم. حيث نجم عن غياب حكومة ديمقراطية توترات حادة بين أنصار الشرعية الدستورية الذين يفضلون استمرارية المؤسسات من جهة، ومن جهة أخرى جموع المحتجين على أساس الشرعية الثورية والمطالبين بالتغيير السياسي وبقطيعة جذرية مع مؤسسات النظام السابق. وبذلك دخل المسار الدستوري خلال المرحلة الانتقالية في صميم المنافسة بين ثلاثة مصادر للشرعية: الثورية والقانونية والتوافقية، وهذا مايقودنا إلى طرح الإشكالية التالية:

هل تمكنت الفواعل والقوى الصاعدة في تونس من إدارة المرحلة الانتقالية بما يتوافق وتطلعات الشعب التونسي في التغيير السياسي ؟

من أجل الإجابة على الإشكالية تطرقت الدراسة إلى النقاط التالية :

أولا : التغيير السياسي : المفهوم الأنماط والأساليب .

ثانيا : الثورة التونسية ومطلب التغيير السياسي .

ثالثا : المرحلة الانتقالية وإشكالية التوفيق بين الشرعية الثورية والشرعية الدستورية.

أ/ الإجراءات القانونية والدستورية في ظل المرحلة الانتقالية الأولى.

ب/ المرحلة الانتقالية الثانية وبناء المؤسسات الشرعية المؤقتة.

رابعا : من التنازع إلى التوافق :دستور 2014 واستكمال المسار

أولا: التغيير السياسي : المفهوم، الأنماط، والأساليب

استأثر مفهوم التغيير السياسي باعتباره أحد المفاهيم الحديثة، لمحاولات معمقة للتأصيل المفاهيمي، ويتسم هذا المفهوم بنوع من الشمولية والاتساع ، وكل محاولة لهذا التأصيل لمفهوم التغيير السياسي تستدعي الرجوع إلى الأصول اللغوية للمصطلح، فكلمة "التغيير" لغة تعبر عن تغيير نوعي في الشيء، وانتقاله من حالة إلى أخرى ويشير لفظ التغيير إلى التحول أو التنقل، فيقال حول الشيء أي غيره أو نقله من مكانه إلى أخر، أو غيره من حال إلى حال، وعن الشيء يقال تحول عنه إلى غيره، وتعني المرور أو الانتقال من حالة معينة أو من مكان معين إلى حالة أو مرحلة أو مكان أخر[1].

يعرف معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية التغيير السياسي على انه "تغيير يصاحب مفهوم الثورة التي يصاحب ميلاد كل مرحلة جديدة من الحياة السياسية، وهو كل تغيير كيفي أو نوعي أو عميق بشرط أن يكون حاسم النتائج" [2]. ويمكن أن يضمر التغيير السياسي المعنى نفسه وذلك على النحو الذي أشارت إليه موسوعة العلوم السياسية، فهو "مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في مجتمع ما بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها، أو دول عدة، كما يقصد به الانتقال من وضع غير ديمقراطي استبدادي إلى وضع ديمقراطي "[3]. أو هو من وجهة التعريف الذي يضعه الباحث هشام مرسي على انه " انتقال المجتمع بإرادته من حالة اجتماعية محددة إلى حالة أخرى أكثر تطورا [4].

تأسيسا على ماسبق، فإن التغيير السياسي يمتد في مضمونه الاجتماعي والسياسي إلى التغيير الجذري لعلاقات السلطة في المجال السياسي، وعلاقات التراتب في الحقل الاجتماعي ، حيث يرى تشارلز أندريان بأن التغيير السياسي هو التحول من نظام إلى آخر، أي تغير النظام القائم وأسلوب صنع السياسة الذي يتبناه النظام، ويسميه التغير بين النظم وعليه التغيير يعني تغييرات عميقة في الأبعاد الأساسية الثلاثة في النظام، البعد الثقافي،البعد الهيكلي والسياسات، وهذه التغيرات ناتجة عن وجود تناقضات بين هذه الأبعاد الثلاثة ،مما يؤدي إلى عجز النظام القائم على التعامل معها في ظل الإطار والأسلوب القديم، في هذا الإطار فإن هذا التعريف يركز على أن التغيير السياسي هو عملية تغيير جذري في جميع مستويات النظام[5].

فضلا عن ذلك ، فإن التغيير السياسي بمعناه الواسع ، إنما هو الانتقال من حالة إلى أخرى انتقالا يؤثر على العملية التي تقوم بها البنية موضع التغيير أو يؤثر على

العملية والبنية معا ، ويكون ايجابيا متى ساهم في رفع مستوى أداء البنية ، وسلبيا متى خفض من ذلك المستوى [6] ، بل من الممكن هنا كذلك ، الميل إلى تعريف التغيير السياسي من خلال تفريده إلى مجموعتين أساسيتين الأولى تعرف التغيير السياسي كسلوك والثانية تعرفه كأسلوب[7] :

أ - التغيير السياسي كسلوك : يعني الانتقال من موقع اجتماعي أو سياسي أو إيديولوجي إلى آخر، كالانتقال من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، ومن الفقر إلى الغنى وتغيير الولاء للشخص أو للحزب ...كل ذلك يجري وفق حركية غير مضبوطة، مما يفتح المجال لكلّ الاحتمالات، كما يعني انتقال من وضع غير ديمقراطي إلى وضع ديمقراطي، حيث ورد تعريفه في معجم العبارات السياسية الحديثة على أنه رغبة نحو التحول التدريجي إلى الديمقراطية .وهو حسب صامويل هانتنغتن، تحول من النظم السياسية غير الديمقراطية إلى نظم أخرى ديمقراطية.

ب - التغيير السياسي كأسلوب : تركز هذه المجموعة في تعريفها للتغيير السياسي على الطريقة أو الكيفية التي يتم على أساسها إحداث التغيير السياسي، فالبعض يرى أن التغيير السياسي هو عبارة عن ثورة سياسية تحدث تغييرا جذريا في قمة الهرم السياسي والاجتماعي، أي انقلاب سياسي في مواقع المسؤولية بوسائل سلمية.

وحسب الباحث أسامة الغزالي حرب فإن التغيير الجذري هو ثورة سريعة وشاملة في المجتمع والنظام السياسي يتم بمقتضاه انتقال السلطة السياسية من طبقة إلى طبقة أخرى. وتتحدد هذه التحولات من ناحية ببدء عملية تحلل النظام السلطوي، ومن ناحية أخرى بإرساء شكل من أشكال الديمقراطية أو عودة شكل من أشكال النظام السلطوي أو ظهور بديل ثوري، ومن الجائز أيضا أن تنتج هذه التحولات نظاما هجينا أو تنحدر بالكامل نحو الفوضوية. ومن جهته يرى محمد عابد الجابري بأن التغيير السياسي عبارة عن عملية تعد بمثابة إحداث انقلاب تاريخي، وهو ما تذهب إليه الدكتور ثناء فؤاد عبد الله، فالديمقراطية هي انقلابا تاريخيا على صعيد الفكر والمعتقد، وانقلابا في الوعي[8] .

بالرغم من وجود تعاريف متعددة للتغيير السياسي حيث يركز البعض منها على السلوك والبعض الآخر على الأسلوب كان سلميا أو عنيفا، يمكن القول بأن التغيير السياسي هو عملية حركية مستمرة تتضمن التطورات التي تحدث على أنماط السلوك السياسي وعلاقات القوة في المجتمع، وعلى التفاعلات والمؤسسات السياسية من حيث بنائها ووظيفتها خلال مرحلة تاريخية معينة . وهي تحدث نتيجة عوامل داخلية وخارجية

متفاعلة تؤثر في بعضها البعض وقد تكون غير واضحة في فترة زمنية، إلا أنها تبدو وبشكل واضح بعد مرحلة زمنية معينة نتيجة للتراكم الذي يتشكل جراء عوامل التغيير.

وهناك من يرى التغيير في إطار التحديث، ومن ثمة فهو عملية شاملة تقتضي مشاركة الجميع في حين يرى البعض التغيير بدلالة الانتقال أو التبدل الذي يحدث نتيجة الحاجات الضرورية للجماعات في الدولة بسبب ظهور قوى اجتماعية جديدة أو حدوث ظروف تقتضي القيام بالتغيير، ومن هنا فإن التغيير يحدث بطريقتين، الأولى الانتقال الفوري الشامل من حالة إلى حالة أخرى، أما الأخرى فهي تتجسد بشكل الانتقال وفق أنساق تسلسلية مستمرة عبر مراحل تدريجية وإن كانت متباعدة، ويكون نسق هذا التغيير إما باتجاه القمة أو باتجاه القاعدة، وهنالك نوعين من أساليب التغيير:

أ - أسلوب التغيير الشامل العميق: يبدأ بتغيير القيادة الدكتاتورية ويمتد ليشمل جميع مناحي النظم الأخرى، الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والتشريعية والقضائية والدينية، ...الخ، ومن ثم فإن تغيير القيادة الديكتاتورية أو المتعسفة أو النجاح في تغيير أنماط تفكيرها بما يتناسب مع صالح الدولة أو المؤسسة، لا يمثل الهدف النهائي للراغبين في إحداث التغييرات، ولكنه يمثل الخطوة الأولى الفعالة نحو التحولات النوعية الكبرى التي تقفز بالدولة أو المؤسسات قفزة هائلة إلى الأمام. فتغيير القيادة هو خطوة نحو التغيير الشامل، وليس هو الهدف النهائي[9].

ب - أسلوب التغيير الإصلاحي التدريجي: التطور كأسلوب للتغيير السياسي يتضمن معنى السلمية والتدريجية والعمل من خلال المؤسسات القائمة، وهو تغير سلمي شرعي يتم وفق القوانين والمؤسسات القائمة في المجتمع، وهو أيضا تغير تدريجي لا يتضمن تغيرات جذرية في وقت محدود من الزمن [10]، بل هو تطوير غير جذري في شكل الحكم، دون المساس بأسس هذا النظام، وهو تغييرات تحدث نتيجة تراكمات بطيئة لتغيرات جزئية تتم ببطء على مدار فترة زمنية طويلة، وذلك تبعاً لإيقاع منتظم وثابت.حيث يتم في إطار اعتزام النظام القائم بسن قواعد وسياسات ملزمة تقود إلى التغيير في السياسات والأبنية المرتبطة بها، أكثر من شاغلي الأدوار. وعليه يبدو جليا أن التغيير هنا ليس في النهاية سوى عملية معقدة تستهدف الأخذ بملامح النظم السياسية الحديثة أكثر مما هي مجرد عملية تغيير للوضع السياسي الفاسد [11].

هذا وينشأ التغيير السياسي حسب الباحث عبد الرحمان توفيق ، استجابة لواحد أو أكثر من الأسباب والعوامل التالية [12]:

الأزمة : وتعني بأن الأمور لابد وأن تتحرك من مكانها وتتغير، وذلك نتاج أزمة يمر بها النظام السياسي بحيث يصبح معها التغيير حتمي وضروري.

الرؤية : عندما تمتلك الجهة صاحبة النظرية التغييرية صورة واضحة للمستقبل ليمكن عملية التغيير في إحداث تطورات ايجابية على المجتمع.

الفرصة : وذلك حينما ترى القوى الفاعلة في عملية التغيير بأن التغيير سيعمل نتائج ايجابية وواقع أفضل، وبالتالي فإنه يجب استثمار الفرصة لإحداث التغيير المنشود.

التهديد : أي التنبؤ بحدوث تغييرات سياسية سلبية على بنية النظام السياسي وعلى المجتمع ككل.

إذن التغيير السياسي هو عملية شاملة وانتقال نوعي في طبيعة النظام السياسي وآليات عمله، ناجم عن مبادرة تقوم بها جماعات لها مصلحة في التغيير، سواء بلجوئها إلى انقلاب باستعمال القوة (التغيير العنيف) أو باستعمال الطرق والوسائل السلمية (التغيير السلمي). ويخضع التغيير السياسي لتأثيرات تداخل عوامل داخلية وخارجية، حيث تجدر الإشارة في هذا الصدد على أن التغير السياسي في المنطقة العربية لم يتم عبر وسائل رسمية والمتمثلة في الاستفتاء والانتخابات وغيرها من الوسائل الرسمية، ذلك أنه أخذ توجها آخر من خلال اللجوء إلى وسائل غير رسمية، كالعصيان والتمرد على النظام القائم من خلال المظاهرات الشعبية والتي بدورها تحولت إلى ثورات شعبية، ساهمت في إحداث تغيير في الأنظمة السياسية القائمة.

ثانيا: الثورة التونسية ومطلب التغيير السياسي

لم تكن تونس قبل ثورة 14 يناير 2011 استثناءا من الوضع العربي العام، فقد كان نصيبها من حكم الدولة العربية التسلطية وافرا، ولم تكن تداعيات ذلك النمط من الحكم على اقتصادها وثقافتها وتعليمها بأفضل من تداعياته على أوضاع باقي بلدان المنطقة ولم يكن نقاش النخبة حول المسألة الديمقراطية يدور حول ترتيبات التغيير السياسي والمشاركة السياسية والتداول السلمي على السلطة وغيرها من إشكالات الواقع العملي، وإنما كان حول غياب الديمقراطية كلية [13].

بعد استقلال البلاد دخلت تونس مرحلة حكم بورقيبة، التي رغم كونها مرحلة ثرية بالمكاسب والانجازات إلا أن حصيلتها لاتقل عن ذلك، على صعيد السلبيات والأزمات . تمثلت أهم انجازاتها التأسيس لدولة جديدة تطمح إلى أن تكون دولة مدنية حداثية متحررة من موروث تقليدي مشدود إلى الخلف في المسائل الاجتماعية والثقافية

والسياسية، فكانت من نتائج ذلك مكاسب أصبحت إلى الآن محل اتفاق ، على صعيد تحديث وتطوير المجتمع على مختلف الأصعدة الثقافية، الاجتماعية، الاقتصادية.

من ناحية أخرى، فإن تطوير المجتمع وتركيز أسس الدولة الحديثة لم يتحقق إلا بغلق فضاء المشاركة السياسية والقضاء على التعددية الحزبية، حيث أن السلبية الكبرى في فترة بورقيبة التي تولدت عنها سلبيات كثيرة، تمثلت أساسا في الإخفاق في مستوى إقرار الديمقراطية كإطار انسب للحكم تحترم فيه الكرامة والحقوق والحريات، حيث تميزت بالإستفراد بالسلطة وانتهاج أساليب القمع والتسلط والتضييق على الحريات، وكان التصادم مع القوى السياسية المعارضة و تزييف الانتخابات، ثم كانت الرئاسة مدى الحياة وبذلك أغلقت كل السبل أمام التداول السلمي على السلطة . وقد أدت كل هذه العوامل، إضافة الى تدهور الوضع الصحي للرئيس بورقيبة إلى تفاقم أزمة النظام السياسي .

وفي إطار البديل الذي فرض نفسه بمجيء الرئيس بن على الذي استمر في سياق نظام الحكم نفسه وحكم بكامل أجهزة نظام حكم بورقيبة، حزبيا وإداريا وامنيا وقضائيا وإعلاميا مع استمرار تماهي الحزب الحاكم مع الدولة إلى حد الانصهار محكما قبضته البوليسية على مختلف أجهزة الدولة ومؤسساتها، ما جعله امتدادا لنظام بورقيبة ، فلا فرق بين النظامين في مايتعلق بالمسألة الديمقراطية، هذا الامتداد بين الحكمين تركز في هذا الجانب السلبي والمشترك الذي راكم كل ماعايشه الشعب التونسي وتسلط عليه من تجاوزات وانتهاكات وقمع للحريات وتزييف للانتخابات ومحاصرة التحركات والاحتجاجات[14].

لم يفلح الخطاب السياسي" الحداثي "الذي حاول الرئيس بن علي بناءه وترويجه على مدى ثلاثة وعشرين عاما في جسر الفجوة مع واقع استبدادي يهيمن فيه النظام على الحياة العامة، بكافة وجوهها وأنشطتها السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية[15]، فظل الخطاب والممارسة متنافرين ومتناقضين، إلا انه وما عدا تحقيق بعض النجاحات على مستوى التنمية الاقتصادية ، تميزت فترة حكم بن على بعدة أزمات [16]:

- أزمة مشاركة سياسية رغم الحرص على إجراء الانتخابات في مواعيدها ورغم تعدد الإصلاحات السياسية.
- أزمة تنمية رغم بعض النجاحات في نسب التنمية الاقتصادية.
- أزمة شرعية رغم العدد الهائل لمنخرطي التجمع الدستوري الديمقراطي .

- أزمة حكم كنتيجة للمقاربات الأمنية في التعامل مع الحركات الإسلامية والاحتجاجية ومع ملفات الحريات العامة وحقوق الإنسان.

هذا ما ولّد لدى شرائح اجتماعية واسعة حالة من انعدام الثقة في الخطاب السياسي والممارسة معا، وخلق من جهة أخرى جسورا من التواصل والتنسيق بين مكونات المعارضة السياسية وعدد من الفاعلين السياسيين ونشطاء المجتمع المدني .أدت كل هذه الأزمات إلى انفجار جانفي 2011 وانهيار نظام بن على ومن ورائه منظومة الاستبداد والتسلط التونسية .

بدأت الثورة التونسية في السابع عشر ديسمبر 2010 على اثر حادثة البوعزيزي، وقد عرفت الحادثة منذ الوهلة الأولى تضامنا من قبل الأهالي، وبدأت الثورة بخروج أهالي ناحية سيدي بوزيد في احتجاجات شعبية ذات مطالب اجتماعية سرعان ما تحولت إلى مطالب سياسية للدفاع عن الحرية والكرامة، ليكون هذا التاريخ بداية انطلاق انتفاضة شعبية تلقائية وبدون قيادة، ولا برنامج معلن حيث لم يكن المبادرين من الفاعلين الموقدين لشرارة الانتفاضة الأولى من الفاعلين السياسيين، إذ عبرت المظاهرات عن غضب شعبي متراكم بلغت ذروته، وإحتقان متزايد بلغ حد الانفجار[17].

منحت انتفاضة الشباب وخروجه إلى الشارع في المدن التونسية أفقا للتحرك الهادف إلى الدفع بمشروع التغيير السياسي إلى حدوده القصوى، حيث نجحت بمطالبها الاجتماعية والسياسية في الضغط على النظام وإسقاط الرئيس من سدة الحكم واستحداث حالة من الحراك السياسي في الشارع التونسي، وبعثت الروح في جسم المعارضة السياسية المنهكة بخلافاتها الداخلية والخارجية . كاشفة في الوقت نفسه عن أزمات التحول السياسي التي يتخبط فيها النظام السياسي التونسي ، من أزمة الشرعية وأزمة المشاركة السياسية ، إلى أزمة النظام البنيوية . التي خلقت فجوة كبيرة بين تطلعات الشعب وحقيقة النظام السياسي، حيث كان النظام السياسي في تونس من أكثر النظم استبدادا وانغلاقا في العالم العربي، بينما الشعب التونسي من أكثر الشعوب تجانسا وتعليما وتقدما، مما دفع بالشباب التونسي إلي اللجوء إلي العمل الاحتجاجي المباشر، وإلي الانقلاب علي النظام السياسي القائم، بدلا من السعي إلي التغيير من خلال قنوات المشاركة الشرعية، مثل الأحزاب والنقابات والانتخابات، التي تحولت إلي هياكل شكلية خاضعة لسيطرة الدولة[18].

وعلى الرغم من تسلطية الممارسة السياسية للنظام ، ظل المجتمع التونسي قادرا على بناء مواقف وتصورات إصلاحية متسمة بكثير من المعطيات المعبرة عن كيفيات استيعاب النخب لمكاسب الفكر السياسي، حيث تجلت هذه المواقف والتصورات السياسية بصورة أو بأخرى في أذهان النخب السياسية ، فمن المعروف أن المجتمع التونسي ومدرسته ونخبته كانت من أكثر النخب العربية ميلا نحو ثقافة الإصلاح والتنوير وفي تاريخ الأزمات المتتالية التي عرفها النظام التونسي نفسه، كان هناك نوع من ترجيح ثقافة التنوير على الرغم من تسلطية النظام السياسي، وهو ما انعكس فيما بعد على مسار التغيير السياسي [19].حيث نجحت الانتفاضة الشعبية التي شهدتها تونس بسبب وجود ظروف موضوعية مواتية لانتهاء الحقبة السلطوية في تونس، وفي مقدمة هذه الظروف تمتع نخب وأحزاب وقوى الشعب التونسي بمستوى مرتفع من الوعي في مجالات التمدن والوعي السياسي ، إضافة إلى خصوصية المجتمع التونسي الذي يتميز بالتجانس الهوياتي، وتراجع الاستقطاب الإيديولوجي، وظهور توافق حول الأجندة الديمقراطية بين مختلف القوي السياسية[20].

لم تكن للثورة التونسية جذور فكرية وإيديولوجية واضحة ولا أية قيادة سياسية إلا أنها تميزت بما لايقل من بعدين يمكنان من تحديد طبيعتها :

- البعد الأول يتمثل في مطالبها والشعارات التي حملتها خلال لحظاتها الأولى وقد لخصت في المناداة بالحرية والكرامة ، وهي تحيل إلي بعد سياسي يتمثل في التطلع إلى القطيعة مع التسلط الذي كانت تمارسه الدكتاتورية على المجتمع، وفي الارتقاء إلى صفة المواطن والحصول على المواطنة ، كما تحيل إلى بعد اجتماعي يتمثل في المطالبة بالحق في العيش الكريم الذي يستوجب بدوره توزيعا عادلا للثروات الوطنية .

- أما البعد الثاني ، فيتمثل في ما نزعت إليه هذه الثورة من عقلنة لمسار التغيير السياسي، وذلك بالاعتماد على الشرعية الدستورية وشرعية التوافق ، نتيجة تشبع النخبة التونسية بالتراث الدستوري الإصلاحي، والذي أسهم بدوره فيما بعد في تأمين الحد الأدنى من الالتقاء بين مكونات هذه النخبة حول تأطير مرحلة الانتقال الديمقراطي من خلال تغليب الطابع الدستوري على ماعداه .

بذلك تم الاعتماد على مايسمح به الدستور آنذاك من ترشيد انتقال السلطة في حالة شغورها ، فكان الاعتماد على الفصل 56 ثم الفصل 57 من الدستور وتواصل ذلك مع كل المراسيم التي ضمنت استمرارية الدولة، في الوقت نفسه الذي مكنت فيه من

الانتقال من الشكل العفوي واللارسمي الذي أراد تأطير الثورة، إلى أشكال أخرى حظيت بالشرعية القانونية والوفاقية التي كانت من بينها الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي[21].

ثالثا: المرحلة الانتقالية وإشكالية التوفيق بين الشرعية الثورية والشرعية الدستورية

شهدت المرحلة التي أعقبت سقوط النظام السابق تضاعف فضاءات المواجهة بين مختلف المجموعات السياسية والاجتماعية الفاعلة،حول كيفية قيادة الانتقال الديمقراطي، حيث شهدت توترات حادة بين أنصار الشرعية القانونية الذين يفضلون استمرارية المؤسسات من جهة، ومن جهة أخرى جموع المحتجّين على أساس الشرعية الثورية والمُطالَبين بقطيعة جذرية مع مؤسسات النظام السابق، ليحسم الجدل لصالح التوافقٍ بين الشرعيتين من خلال المزاوجة بين المسار الثوري و المسار الدستوري .

أ/ الإجراءات القانونية والدستورية في ظل المرحلة الانتقالية الاولى.

شكلت المسألة الدستورية إحدى أولى الاهتمامات التي أثارت الكثير من النقاش في تونس عقب الإطاحة بن على ، وذلك لملئ الفراغ الناتج عن رحيل الرئيس حيث توافقت النخب التونسية إلى الركون إلى الفكرة الدستورية، بذلك لم تكن إشكالية انتقال السلطة في المرحلة الانتقالية التونسية تتمثل في مسألة الآلية أو الأشخاص أو البرنامج السياسي الذي على أساسها ستتم عملية انتقال السلطة، بقدر ما كانت المشكلة تتعلق بمشروعية إنتقال السلطة. فرغم الطبيعة الثورية للتغيير الذي أطاح برأس النظام، ورغم المناخ الثوري الذي كان سائدا في تلك المرحلة، إستطاع جهاز الدولة أن يحتفظ بالمبادرة في ترتيب وضع السلطة الجديدة ضمن الأطر الدستورية التي كانت تحكم النظام السياسي.كما تم تنظيم السلط العمومية تنظيماً مؤقتاً، حفاظا على استمرارية الدولة وتجنبا للفراغ.

وقد كان لاستمرار جهاز الدولة في العمل بمكوناته الأساسية ومؤسساته المركزية والجهوية ، إسهام كبير في تأمين المرحلة الانتقالية الأولى من الاضطراب أو الانتكاس وانعكست تلك الإستمرارية بالخصوص في مظهرين اثنين: دستورية انتقال السلطة، وانخراط بعض من بقي من رموز النظام في تأمين ذلك الانتقال[22] .

تم الاعتماد على الفصل 56 من الدستور التونسي[23]، الذي يتناول النقل الجزئي للسلطة من الرئيس إلى الوزير الأول، في حالة التعذر المؤقت لممارسة المهام، حيث تولى السلطة على إثرها الوزير الأول محمد الغنوشي ، غير أن هذه الوضعية لم تُرضِ القوى التي ساهمت في الثورة، حيث أن الأمر لا يتعلق بنقل السلطة وإنما تغييرها والإطاحة بها . ولكن اللافت في الأمر أن قوى الثورة ركنت هي الأخرى لاستعمال الدستور نفسه لفرض التغيير، وبعد عملية التصحيح في القراءة الدستورية من قبل المجلس الدستوري و الذي جرى بمقتضاها نقل السلطة من محمد الغنوشي إلى رئيس البرلمان ، بمقتضى نص الفصل 57 من الدستور الذي يتحدث عن شغور في منصب رئاسة الجمهورية، وليس تعذرً ا مؤقتًا .كما ينص الفصل 56، وبذاك تولى رئيس البرلمان فؤاد المبزع منصب رئيس الجمهورية مؤقتا، كما تم في 17 جانفي 2011 تشكيل حكومة مؤقتة جديدة برئاسة محمد الغنوشي ضمت وجوه من النظام السابق وأخرى معارضة [24] .

أدى تصاعد الاحتجاجات الشعبية على وجود رموز من النظام القديم في الحكومة والمطالبة بإسقاطها ، إلى تقديم رئيس الحكومة المؤقتة محمد الغنوشي استقالته في 27 فيفري 2011 ، وتم تعيين الباجى قائد السبسى رئيسا للحكومة المؤقتة الثانية، الذي دخلت تونس بموجبه في المرحلة الانتقالية الثانية من بداية التحول نحو الديمقراطية حيث تم حل حزب التجمع الدستوري الديمقراطي بقرار قضائي كما تم الاستقرار على خيار تنظيم انتخابات مجلس وطني تأسيسي يتولى وضع دستور جديد للبلاد كما يتولى مهام السلطة التشريعية وينتخب رئيسا مؤقتا ويشكل حكومة لإدارة المرحلة الانتقالية .

في هذه المرحلة الانتقالية عاشت تونس نوعا من المزاوجة بين المسار الدستوري والمسار الثوري، أو جدلية الشرعية الدستورية والشرعية الثورية في رسم ملامح الانتقال الديمقراطي وترتيب أولوياته وترجيح بعض الخيارات على حساب أخرى ، فتم الاعتماد على مايسمح به الدستور لتنظيم انتقال السلطة في حالة شغورها ، وتواصل ذلك مع كل المراسيم التي ضمنت استمرارية سلطة الدولة، في الوقت نفسه تم الانتقال من الشكل العفوي واللارسمي الذي أراد تأطير المرحلة الانتقالية بإسم الشرعية الثورية، إلى أشكال أخرى حظيت بالشرعية القانونية والوفاقية التي كانت من بينها الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي [25]، التي تأسست في ظل غياب المؤسسات الديمقراطية المنتخبة بعد إسقاط النظام السابق، وتكمن أهمية هذا الإطار في عدة نواحي أهمها تمثيلها للشرعيتين الدستورية والثورية ، وصلاحيتها الواسعة ، وطبيعتها

التأسيسية حيث مثلت الهيئة، رغم مارافق تكوينها وصلاحياتها ومدى تمثيلها لمختلف القوى السياسية والاجتماعية من جدال طوال فترة عملها، مثلت الإطار الأساسي لحوارات النخبة ومشاوراتها ومفاوضاتها، وذلك منذ تأسيسها في 18 فيفري 2011 والى غاية إنهاء مهامها في 13 أكتوبر من العام نفسه .

جمعت الهيئة في تركيبتها طيفا واسعا من مكونات المجتمع المدني التونسي وكانت مؤلفة من 155 شخصا، ماجعلها نوعا من البرلمان يمثل 12 حزبا سياسيا، وانطلاقا من الصلاحيات الممنوحة لها ، أصدرت الهيئة خلال الأشهر الثمانية من عملها، عددا من مشاريع المراسيم والقوانين لتنظيم الحياة السياسية والعامة كان من أبرزها المرسوم عدد 27 لسنة 2011 المؤرخ في 18 افريل 2011 والذي نشأت بمقتضاه اللجنة العليا المستقلة للانتخابات ، كما أقرت الهيئة القانون الانتخابي الجديد .

ب - المرحلة الانتقالية الثانية وبناء المؤسسات الشرعية المؤقتة

شكل نجاح المرحلة الانتقالية الأولى بإيجاد الصيغة الملائمة للتوفيق بين الشرعية الثورية والشرعية الدستورية، المدخل الرئيس في بلورة إستراتيجية لتنظيم المسار المتبقي، ألا وهي بناء المؤسسات الانتقالية الشرعية من خلال الاحتكام إلى صندوق الاقتراع،حيث نجحت الهيئة العليا للانتخابات التي أفرزتها هيئة تحقيق أهداف الثورة في تنظيم أول انتخابات حرة ونزيهة في تاريخ تونس في 23 أكتوبر 2011 ، والتي انبثق عنها المجلس الوطني التأسيسي أولى مؤسسات الثورة ذات الشرعية الانتخابية،

فاز بانتخابات المجلس الوطني التأسيسي حزب النهضة الإسلامي ، متحصلاً بذلك على 89 مقعدا من مجموع 217 مقعدا غير أن عدم حصول النهضة على الأغلبية المطلقة في المجلس الجديد دفعها إلى تشكيل حكومة ائتلافية مع تشكيلتين سياسيتين من اليسار، وهما المؤتمر من أجل الجمهورية الحائز على 30 مقعدا، والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات الحائز على 21 مقعدا، كما تم تشكيل حكومة جديدة برئاسة حمادي الجبالي في مكان الباجي قايد السبسي .ثم اكتمل المشهد بانتخاب رئيس للبلاد من داخل المجلس التأسيسي، بتعيين منصف المرزوقي رئيس حزب المؤتمر من أجل الجمهورية رئيسا للجمهورية وبالتالي اكتمال المشهد السياسي في إطار الشرعية الانتخابية، حيث سمحت هذه الانتخابات بتشكيل حكومة مكونة من سياسيين منتخَبين ديمقراطيا وهم أساسا من المعارضين السابقين.

حددت المهمة الأصلية للمجلس التأسيسي في وضع دستور للبلاد، وتمتع هذا المجلس بصلاحيات سيادية، حيث يمكنه أيضا القيام بمهام غير تأسيسية كسن القوانين وإختيار الهيئات التي تسير المرحلة الانتقالية، ويعد المجلس التأسيسي أعلى سلطة قائمة من الناحية القانونية، وبذلك بدأ العمل على هيكلة السلطات السياسية وفقا لقانون تنظيم السلط**26**، الذي صدر في المرسوم عدد 14 و تمت المصادقة عليه في23 مارس 2011 والذي يعتبر بمثابة دستور مؤقت يبين تنظيم المؤسسات السياسية في تونس إلى حين وضع دستور جديد .

واجه المشهد السياسي التونسي فيما بعد عدة إحراجات طوال المرحلة الانتقالية، وتعرض للعديد من الضغوط والصعوبات الاجتماعية والاقتصادية وكذلك الأمنية، وتمثّل ذلك في أحداث جبل الشعانبي الإرهابية التي راح ضحيتها عدد من الجنود، بالإضافة إلى الاغتيالات السياسية التي أزّمت المشهد ورفعت درجة الاحتقان إلى المطالبة بحل المجلس التأسيسي وتعطيل الحياة السياسية بالكامل وذلك في صائفة 2013 [27].

رابعا: من التنازع إلى التوافق: دستور 2014 واستكمال المسار

كاد المسار الانتقالي التونسي أن يدخل في مأزق لولا تغليب منطق الحوار على التصادم مما سمح بتذليل الصعوبات من خلال القيام بحزمة من المفاوضات والتوافقات، وكذلك التنازلات سواء بين الحكام الجدد أنفسهم، أو بينهم وبين بقايا النظام القديم. وعلى إثر ذلك بدأت المفاوضات غير الرسمية بين مختلف الفرقاء السياسيين تحت رعاية الرباعي: الاتحاد العام التونسي للشغل، منظمة الأعراف، عمادة المحامين والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان. بحيث لم يكن الحوار الوطني بديلً للمجلس التأسيسي بل كان هدفه التوفيق بين الشرعية الانتخابية والشرعية التوافقية، فكان التوافق على المسارات الثلاثة بالتزامن : المسار الحكومي بخروج الإسلاميين من الحكم من خلال استقالة حكومة الترويكا، ووضع حكومة تكنوقراط اتفقت عليها جميع الأطراف السياسية المنبثقة عن الانتخابات، والمسار الدستوري بفضّ الخلافات القائمة حول الدستور، والمسار الانتخابي بإتمام انتخاب الهيئة المشرفة على الانتخابات .فتمّ في جانفي 2014 الانتهاء من كتابة الدستور والتصويت عليه فصل فصل. ومن ثمّ تمّ الانطلاق في تركيز أول هيئة دستورية منتخبة، وهي الهيئة العليا المستقلة للانتخابات التي انطلقت بعد تجاوز بعض الصعوبات في إعداد رزنامة الانتخابات التشريعية والرئاسية والعمل على إعدادها[28].

توجت هذه المرحلة الحاسمة بالمصادقة على الدستور الجديد في 26 جانفي 2014 خلال حكومة محايدة برئاسة مهدي جمعة، ثم تقرر إجراءا الانتخابات التشريعية في 26 أكتوبر 2014 والتي عادت من خلالها الشرعية الدستورية إلى مختلف المؤسسات السياسية بعد الجدل الذي كان قائما حول أولوية الشرعية الثورية على الشرعية الدستورية أو العكس في المرحلة المؤقتة السابقة، وهو جدل حسمته نتائج الانتخابات التشريعية والرئاسية من جهة ومضامين الدستور الجديد من جهة أخرى.

بعد إجراء الانتخابات التشريعية الأولى في 26 اكتوبر 2014 ، اختتمت تونس المرحلة الثالثة من الانتقال الديمقراطي ، بعد مخاض عسير لولادة المؤسسات الدستورية من رحم الثورة ، كما تعد هذه الانتخابات تتويجًا لهذا المسار الانتقالي وأول تجربة ديمقراطية تحققت في المنطقة العربية، من حيث إشراف هيئة مستقلة عليها، وهي الهيئة العليا للانتخابات ومشاركة أغلب الأطياف السياسية فيها، وتميزها بالشفافية والنزاهة.

أعادت نتائج هذه الانتخابات تشكيل الخارطة السياسية والحزبية في البلاد، وترتيبها بشكل جديد، وذلك بصعود أحزاب جديدة كانت غائبة عن المشهد السياسي العام، تمكن بعضها من احتلال المرتبة الأولى واحتلال أحزاب أخرى لمواقع متقدمة بينما كانت في انتخابات المجلس التأسيسي في أسفل السلَّم، حيث أظهرت نتائج الانتخابات التشريعية تراجعا في مقاعد النهضة وتقدم لحزب نداء تونس بقيادة الباجي قايد السبسي، الذي تحصل على أغلبية المقاعد 89 من مجموع 217 ، يليه الإسلاميون ب 69 مقعدًا. لكن تبقى سيطرتهما كحزبين كبيرين في الساحة السياسية بنسبة 71 %من مقاعد المجلس التشريعي . شكّل الحزب الفائز الحكومةَ بحسب ما ينص عليه الدستور، وكانت مدعمة بأربعة أحزاب بما فيها النهضة لإعطاء الحكومة حظًا أكثر للنجاح، وكذلك تقليص دور الإسلاميين في المعارضة.

عقب الإعلان عن النتائج النهائية للانتخابات التشريعية تم عقد أول جلسة لمجلس النواب وتم فيها أداء اليمين من طرف رئيس الجلسة "علي بن سالم"، كما تم تكوين لجنة إحصاء الأصوات ومراقبة عمليات التصويت، بالإضافة إلى انتخاب " محمد الناصر" رئيسا للمجلس ونائبه الأول " عبد الفتاح مورو" ونائبه الثاني " فوزية بن فضة"، وانتخاب لجنة النظام الداخلي واللجنة الخاصة بالمالية، و يضم مجلس النواب - استنادا إلى نتائج الانتخابات التشريعية - ثمانية كتل برلمانية، أبرزها كتلة النهضة و كتلة نداء تونس باعتبارهما أكبر الفائزين بتلك الانتخابات.

بعد ضبط تشكيلة مجلس النواب ومختلف اللجان فيه توجهت الأنظار إلى المحطة التاريخية الثانية والمتمثلة في تنظيم الانتخابات الرئاسية، والتي مثلت أول انتخابات رئاسية عامة منذ انطلاق الانتفاضة الشعبية وسقوط نظام" زين العابدين بن علي" ، أجريت الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية في 23 نوفمبر 2014 والدورة الثانية في 12 ديسمبر ، فاز فيها الباجي قايد السبسي بنسبة 55.68 % كأول رئيس -لتونس بعد الدكتاتورية- وهذا مؤشر آخر على الفعل الديمقراطي والتغيير والاتجاه الصحيح نحو مرحلة بناء الدولة المدنية الديمقراطية.

بقرب إنتهاء العهدة الأولى للرئيس الباجي قايد السبسي، كان من المفترض إجراء الانتخابات الرئاسية في 17 و24 نوفمبر2019، غير أن المواعيد الانتخابية قد تغيرت في ظل ما فرضته وفاة الرئيس السبسي ، قبل خمسة أشهر من نهاية ولايته فقُدمت الانتخابات إلى تاريخ 1 سبتمبر 2019.

مثلت نتائج الانتخابات الرئاسية التونسية مفاجأة كبيرة غير متوقعة داخل الأوساط الحزبية، ونخب السلطة التقليدية، وذلك بعد إعلان فوز مرشَّحَيْن غير محسوبين على الأحزاب والنخب السياسية التي هيمنت على السلطة بعد عام 2011 ، حيث أسفرت نتائج الدور الأول من الانتخابات الرئاسية المبكرة في تونس، التي نظمت يوم 15 سبتمبر 2019، عن فوز المرشحين قيس سعيد و نبيل القروي. وانتهت الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية التي جرت يوم 13 اكتوبر 2019 بفوز قيس سعيد بنسبة 72.71 % من أصوات الناخبين، في حين أسفرت نتائج الانتخابات البرلمانية التي نُظمت يوم 6 أكتوبر 2019، عن تشظي الخريطة الحزبية وتصدّر حركة النهضة قائمة الفائزين من دون تحقيق أغلبية تسمح لها بتشكيل الحكومة بمفردها. بحصولها على 52 مقعدًا من إجمالي مقاعد البرلمان البالغ عددها 217 مقعدًا[29].

بصدور نتائج الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، دخل المشهد السياسي والمؤسساتي التونسي طورًا جديدًا تبدّلت فيه الكثير من المعادلات التي ظلّت قائمة منذ الثورة. فقد أسفرت مخرجات الصندوق في الانتخابات البرلمانية عن تقلّص نصيب أطراف سياسية تصدرت نتائج انتخابات 2014، وخروج أخرى خالية الوفاض، وصعودٍ نسبي لأطراف ثالثة، وهو ما ينذر بمشهد برلماني متنافر يصعب، في ظله، الوصول إلى توافق لتشكيل فريق حكومي قادر على الأداء والاستمرار. وفي السياق ذاته حافظ الرئيس قيس سعيد بعد فوزه في الانتخابات ، على تأكيد استقلاليته والنأي بنفسه عن أيّ انتماء حزبي مما يحمّله

مسؤوليات قد لا تتناسب مع صلاحياته الدستورية المحدودة، خاصة في ظل افتقاره إلى حاضنة تنظيمية وحزبية وبرلمانية ، ولكن..بغض النظر عن المنطق الحسابي،ورهانات الربح والخسارة مثل نجاح الانتخابات الأخيرة خطوة أساسية في تدعيم الديمقراطية في تونس. فبالرغم من أن المشهد السياسي في تونس لايزال يفتقر إلى الاستقرار بصورة نهائية، بالنظر إلى حالة التشتت الحزبي وغياب القواعد الثابتة للأحزاب، إلى أن تجد الحياة الحزبية التونسية توازنها في إطار عائلات سياسية وفكرية كبيرة .

غير أن المقارنة مع المسارات الانتقالية التي سلكتها بقية بلدان الربيع العربي، فإن تونس حققت سبق عربي في ترسيخ قواعد النظام الديمقراطي وقطعت الأشواط الأكثر تعقيدا، فهي تمتلك كل المقومات لتحقيق هذا الإنجاز التاريخي، وقد سلكت إلى ذلك طريقا يبدو إلى حد الآن سليما في خطه العام. فالمسار السياسي الذي بدأ بانتخاب المجلس الوطني التأسيسي وإقامة المؤسسات الانتقالية أفضي إلى كتابة دستور جديد للبلاد، وتنظيم ثاني انتخابات رئاسية وتشريعية طوت صفحة المرحلة الانتقالية ونقلت تونس إلى وضع جديد تتغير فيه قواعد اللعبة السياسية عما كانت عليه منذ أن استقلت وأرخت زمامها إلى حزب واحد استبد بها وهيمن على مقدراتها وعمل على تدميرها تحت عناوين ومسميات مختلفة.

الخاتمة :

إن التصور والاستنتاج الموضوعي الذي يتبلور لدينا بعد هذه الدراسة، يرتكز على فكرة مفادها المزاوجة بين المسار الثوري والمسار الدستوري في رسم ملامح التغيير السياسي في تونس وترتيب أولوياته وترجيح بعض الخيارات على حساب أخرى، والتي كانت حاضرة بشكل متزامن ومتوازي في كافة مراحل التغيير السياسي خلال المرحلة الانتقالية، هذا التشابك بين العاملين ساهم وضمن استمرارية الدولة في الوقت نفسه، الذي مكن فيه من الانتقال من الشكل العفوي واللارسمي الذي أراد تأطير الثورة إلى أشكال أخرى حظيت بالشرعية القانونية والوفاقية.

فالتأطير الدستوري لمرحلة التغيير السياسي والانتقال الديمقراطي في تونس، ساهم بتحصين هذا الانتقال وبتكييفه كمسار للخروج من السلطوية وفق رهانات التوافق الوطني، التي سمحت بوضع اللمسات الأخيرة على المسار الدستوري، وساعدت في الوصول لصيغة سياسية ديمقراطية ضمنت انتقال ديمقراطي سلس وسلمي للسلطة ، وهذا هو المعلم الأوضح والأبرز في المسار السياسي التونسي .

كما ساهمت نخب وأحزاب وقوى الشعب التونسي في تجاوز مرحلة التغيير السياسي بأقل الخسائر و ما عزز من نجاح هذا التغيير، طبيعة بناء وهيكلة مؤسسات الدولة، بحيث أتاحت المجال أمام قوى سياسية جديدة في الحياة العامة. إضافة إلى أن نجاح القوى السياسية المختلفة خلال العملية الانتقالية في بناء توافق سياسي، ساعدها على خفض حدة المحاولات الداخلية والاختراقات الخارجية التي تسعى إلى التأثير على عملية التغيير السياسي ودفعها باتجاه التراجع عن النتائج المحققة التي تم تحصيلها .

وبإنتهاء تونس من مراحل الانتقال والتأسيس وبناء الهيئات والمؤسسات الدستورية والوصول إلى مرحلة التداول السلمي والديمقراطي على السلطة عن طريق الانتخابات النزيهة والشفافة، وتوفير مناخ من الاستقرار السياسي والاجتماعي، تكون تونس قد تجاوزت العقبات الكبرى والمراحل الصعبة من مشوار التغيير السياسي، إلا أنّ هذا الاستقرار يبقى نسبيًا وهشًا، لذلك تحتاج المرحلة اللاحقة تثبيت الحريات وتدعيم الديمقراطية وترسيخها، إلى جانب الاهتمام بالجوانب الاجتماعية و إعادة التوازن للاقتصاد التونسي.

الهوامش:

[1] بلقيس احمد منصور ، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي : دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى ، القاهرة ، مكتبة مدبولي، 2004 ، ص. 29 .

[2] إسماعيل عبد الفتاح ، معجم المطلحات السياسية والإستراتيجية ، الطبعة الأولى، العربي للنشر والتوزيع ،القاهرة ، 2008 ،ص. 92.

[3] إسماعيل صبري مقلد ومحمد محمود بديع ، موسوعة العلوم السياسية ،جامعة الكويت ، الكويت ،1994 ، ص .47.

[4] هشام مرسي ، تعريف التغيير وأنواعه ،تاريخ النشر 2007/3/4 ، على الموقع : https://alshadadi.wordpress.com ،تاريخ التصفح :2019/11/05.

[5] شرون حسينة ، بن مشري عبد الحليم ، شبل بدر الدين، التحول الديمقراطي في الجزائر وأثره على الحريات العامة ،كراسات التحول الديمقراطي في الجزائر.11ديسمبر 2005 ،ص 123.

[6] أنظر: طامشة بومدين ، المفاهيم والنظريات والمداخل ، الجزء الاول ، محاضرات مقدمة الى طلبة العلوم السياسية كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة تلمسان ، 2009/2008، ص.19.

[7] عياد محمد سمير، اشكالية العلاقة بين التنمية السياسية والتحول السياسي ، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم القانونية والإدارية ،جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، 16 -17 ديسمبر 2008 ، ص.5.

[8] ثناء فؤاد عبد الله ، اليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1997، ص .44.

[9] أحمد عبد الكريم وهشام مرسي ، حرب اللاعنف ، الطبعة الثالثة ، أكاديمية التغيير ،2013 ، ص .84.

[10] التغيير السياسي المفهوم والانماط ، دراسات سياسية ، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ، اسطنبول ، 2016 ،ص.10.

[11] بن دادة لخضر، التعليم من أجل التغيير: نظرة تحليلية في ضوء التوجهات السياسية المعاصرة ، مركز الكتاب الأكاديمي ، عمان ، 2017، ص. 18.

[12] توفيق عبد الرحمن، التغيير، الطبعة الثانية، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، 2008 ،ص. 20.

[13] عبد المولى عزالدين ، أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي ، مركز الجزيرة للدراسات ، تاريخ النشر: 2013/02/14 على الموقع http://studies.aljazeera.net ، تاريخ التصفح: 2019/10/21.

[14] محمد رضا الاجهوري ، مستقبل الحالة التونسية في مابعد المرحلة الانتقالية ، بحث مقدم في ندوة مستقبل التغيير في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2015 ،ص. 144.

[15] عبد المولى عزالدين ، مرجع سابق .

[16] كمال عبد اللطيف ، الحدث التونسي وأسئلة الإصلاح السياسي العربي أولويات وسياقات وأفاق ، في ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات ، الطبعة الأولى ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، 2012 ، ص. 39 .

[17] رنا العاشوري سعدي، التجربة الديمقراطية في تونس هاجس متأصل ومسار متعثر، مجلة المستقبل العربي ، المجلد 30، العدد 434، افريل 2015 ،ص.164.

[18] دنيا شحاتة، ومريم وحيد، محركات التغيير في العالم العربي، مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، المجلد 46 ، العدد 184، افريل 2011، ص.20.

[19] كمال عبد اللطيف ، مرجع سابق ، ص 360 .

[20] دنيا شحاتة، ومريم وحيد، مرجع سابق ، ص 20.

[21] الأخضر لطيفة ، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2012 ،ص 320

[22] عبد المولى عزالدين ، مرجع سابق .

[23] جاء في الفصل 56 من الدستور التونسي 1959م على انه : " لرئيس الجمهورية إذا تعذر عليه القيام بمهامه بصفة مؤقتة أن يفوض بأمر سلطاته إلى الوزير الأول ماعدا حق حل مجلس النواب وأثناء مدة هذا التعذر الوقتي الحاصل لرئيس الجمهورية تبقى الحكومة قائمة إلى أن يزول هذا التعذر ولو تعرضت الحكومة إلى لائحة لوم، ويعلم رئيس الجمهورية رئيس المجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين بتفويضه المؤقت لسلطاته".

[24] الورغي جلال ، تونس قراءة في التجربة الدستورية ، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات ، تاريخ النشر: 2014/01/13 على الموقع: http://studies.aljazeera.net ، تاريخ التصفح: 2019/11/08 .

[25] الأخضر لطيفة ، مرجع سابق ،ص 320.

[26] أنظر: الجمهورية التونسية، الرائد الرسمي، العدد 20، مرسوم عدد 14 لسنة 2011 يتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية، المؤرخ في 23 مارس 2011، المنشور بتاريخ 25 مارس 2011.

[27] أيمن بريك ، الثورة التونسية : مابعد المرحلة الانتقالية ،نشر بتاريخ : 2015/01/22 على الموقع https://www.noonpost.com ، تاريخ التصفح : 2019/11/15.

[28] حمادي الرديسي ، تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكيك الثورة ، مجلة سياسات عربية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، العدد 18 ، جانفي 2016 ، ص 7.

[29] نتائج الانتخابات التشريعية والرئاسية في تونس ، الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ، على الموقع http://www.isie.tn/ar/ ، تاريخ التصفح : 2019/11/15